

ندوة حوارية للتيار الديمقراطي في ستوكهولم



محمد الكحط - ستوكهولم -

أقام التيار الديمقراطي العراقي في السويد، ندوة حوارية ومائدة مستديرة، يوم الأحد 2012/10/7 في إستوكهولم، دعي اليها العديد من الناشطين في منظمات المجتمع المدني العراقية في السويد، وذلك لمناقشة أزمة الديمقراطية في العراق وسبل الخروج منها . أدار الندوة الزميلين نبيل تومي وسعدي السعدي، وحضرها العديد من أبناء الجالية العراقية من المهتمين بالشأن الديمقراطي.

رحب الزميل سعدي السعدي بالحضور ودعاهم للوقوف دقيقة حداد على أرواح الشهداء الذين ناضلوا من أجل العراق، وتحدث عن محاورها التي تتعلق بأزمة الديمقراطية من خلال ثلاثة محاور، واقع المكونات العراقية وما تعانيه من تهمة واضطهاد منظم، وقمع الحريات العامة، والاعتداء على الثقافة العراقية، كما رحب الزميل نبيل تومي بالحضور وأدار الندوة الحوارية التي هدفت الوصول إلى أفضل طرق العمل في ستوكهولم للضغط على أصحاب القرار العراقي للعمل من اجل وقف التدهور في موضوع قمع الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان واحترام وضمن الحياة الحرة الكريمة للمكونات العراقية ، وصيانة التنوع الإثني والقومي والديني للشعب العراقي وحماية الثقافة والمتقنين والمبدعات والمبدعين من الفنانين وغيرهم.



كان أول المتحدثين الزميل الأستاذ فرات المحسن عن الكتاب العراقيين، الذي أشار، إلى أهمية البحث عن نموذج الدولة التي نريد بنائها في العراق اليوم، وصراع القوى السياسية والاجتماعية حول ماهيتها ونموذجها، فقوى التيار الديمقراطي تتحدث عن بناء دولة العراق وفق مناهج حديثة تسعى لبناء مؤسسات دولة مدنية، وهذا المفهوم يعني حداثة وفق منطق المواطنة وحقوق الإنسان والقوانين الضامنة لكل تلك الحقوق، بعيدا عن الوصاية. المشكلة أن أغلبية قوى السلطة ذاهبة لتأسيس دولة دينية تحتكم لسلطة المطلق وبقوة الترهيب والتخويف وتكفير كل دعاة الدولة المدنية، وهذه القوى تعتمد على المحاصصة، وتعدّها حماية لسلطتها، وهي توجه هجوما تلو الآخر على العلمانيين ودعاة الدولة المدنية، وتحاول تلم حقوقهم.



ثم تحدث الأستاذ نينوس سوريشو ممثل الكلدو آشوريين السريان، عن النزيف السكاني لبعض مكونات الشعب العراقي، بسبب الظروف الحالية وبسبب أنعدام روح المواطنة.



تلاه الأستاذ رافي زيوان عن الايزيديين فأكد ((الحديث عن الايزيديين حديث عن الأصالة .. حيث ليس للأيزيديين عمق غير العراق.... ويشترك معنا في ذلك الصابئة المندائيون، وضع الايزيديين لا يختلف كثيراً عن وضع العراقيين بشكل عام، غير ان الايزيديين يلاقون الظلم والاضطهاد الديني والقومي، الايزيديين لا هوية لهم غير الهوية العراقية بكل أطيافها. ولا يحصل الايزيديين على ابسط حقوقهم إلا بالاستجداء، فقد تم قتل مابين (500 - 600) أيزيدي منذ 2003 حتى الآن، ولا يوجد في الأفق ما يدل على نهاية هذه المأساة، فلا زالت الكثير من القرى الايزيدية والأراضي الزراعية التي كانت قد سلبت من أصحابها الايزيديين وأعطيت للعرب، لم ترجع لأصحابها حتى يومنا هذا)).



أما الدكتور مجيد جعفر فقد تحدث عن الكورد الفيليين، وأشار الى أن الجميع يفكر بحصته من الكعكة، وهناك نظام الاستحواذ والهيمنة، من قبل أحزاب متنفذة تسيطر

على السلطة والموارد وكل شيء، و أعطى العديد من الإحصائيات عن الشهداء وعددهم سابقا والآن ومحتنتهم مع النظام المقبور، وحتى الآن لازالت مشاكلهم لم تحل بشكل جذري. ولا زالت معاناتهم مع الهوية وأملاكهم وحقوقهم، رغم القرارات التي صدرت، وطالب الحكومة بتنفيذ القرارات بدون معوقات.



تناولت سوسن العسكري، عن رابطة المرأة، الظروف الموضوعية التي تتعلق بالشخصية الاجتماعية السائدة (ظروف من حروب عسكرية واقتصادية وثقافية ونفسية) إلى جانب نجاح أحزاب الإسلام السياسي في استثمار الفراغ الحاصل بما لديها من ثراء في التمويل وقوة في التنظيم. طالما إن الدين السياسي بصيغته الحالية سيكون هو المتحكم بالتطورات السياسية والاجتماعية، وطالما لم يحدث تعديل في مفاهيمه وأدواته، ولم تنشأ تيارات إصلاحية تنويرية جذرية داخل مؤسساته ما نراه في الواقع اليوم هو رغبة قوية لدى الأحزاب بالاستئثار المَرَضِي بالسلطة، وتعويض عن الماضي، ونهم لنهب ثروات البلاد، وهيمنة على الزمن. في النهاية سيكون الكل خاسراً، والضحية الكبرى هي الفرد أو المواطن.

لا يكفي التحليل السياسي الفوقي أو التحليل الاجتماعي العام. بل نحتاج أن نفهم ماذا يحدث داخل الفرد؟ لماذا سلوكه متناقض؟ لماذا يقول شيء ويفعل عكس ذلك في اللحظة الأخيرة رغم معرفته للصواب. فبعد سنوات طويلة من الاستبداد والقهر والتخويف والترويع ما عاد يريد أن يتحمل مسؤولية اتخاذ قرار مستقل، أو أن يمسك بزمام مبادرته الذاتية، بل يريد من يحل محله ويتخذ القرار عنه. هذا الفرد قدم نفسه رهينة طوعية لقوى متأسلمة، أي "عدم الفاعلية السياسية". علينا استثمار النزعة العقلانية الاجتماعية إلى نزعة علمانية سياسية واعتماد دستور مدني يستفيد من مجمل التجربة البشرية دون انحياز تعسبي. نحتاج إلى العمل الحقيقي يحول العلمانية الاجتماعية التي هي متجذرة حضارياً عن طريق الورقة الانتخابية).

نحن في بداية مرحلة، ونحتاج إلى تراكم قيم وتقاليـد تقبل الآخر، وبحاجة لآليات حقيقية لبلورة الوعي الاجتماعي، لصالح مشروع النهضة والإصلاح والحداثة). وأشارت الى أن الهدف من إقامة التيار الديمقراطي في الخارج، هو ليكون داعماً للتيار الديمقراطي في العراق، من الضروري تركيز جهودنا (قوى وشخصيات ديمقراطية ونشطاء المجتمع المدني والحركة النسوية وحركة الشباب والحركة الاجتماعية المطالبة والجمهور المثقفين والفنانين)، للعمل من أجل التصدي للأوضاع المزرية من خلال المباشرة في وضع آليات عمل من أجل إحداث التغيير عبر تفعيل دور الفرد والعمل من أجل إعادة بناء النظام السياسي على أساس المواطنة. العمل من أجل فضح هذه الممارسات، لما تقوم به من أعمال تهدف إلى قتل بذرة الديمقراطية في العراق. القيام بفعاليات نوعية أمام الرأي العالمي).



السيدة بشرى الطائي عن جمعية المرأة تقول أن التهميش والمعاناة شمل جميع أبناء الشعب العراقي، وليس الأقليات فقط، يتطلب الوقوف بجدية حول الدستور وكتابته وسن قوانينه.

وتحدث الزميل سعدي السعدي عن المكون المندائي مؤكداً، ان المندائيين عانوا في زمن الدكتاتورية، لكنه بعد انتهاء الدكتاتورية تفاعل المندائيون حالهم حال بقية العراقيين بحياة حرة كريمة، لكن المحتلين أرادوا العكس فتعرض المندائيون إلى القتل والترهيب والاختطاف والسلب والتهجير وغيرها، مما سبب هجرتهم فقد اضطر 90% منهم للهجرة خارج العراق، الحل الوحيد للمندائيين والمسلمين شيعة

وسنة حيث 90% منهم فقراء وأميون ومهمشون ومسيحيون وعرب وأكراد وغيرهم يأتي من خلال إعلاء شأن المواطنة العراقية، بحيث يشعر العراقي انه مواطن من الدرجة الأولى له حقوق وعليه واجبات .. مكرسة قانونياً، مما يحفظ هذه المواطنة ومن خلالها كرامته الإنسانية.



بعدها تحدث الدكتور عقيل الناصري عضو الأمانة العامة في التيار العراقي عن فعاليات التيار وضرورة التنسيق، وأكد أنه سيتم عقد لقاء لقوى التيار في الخارج قريباً. وأشارت الدكتورة فريال الى وجود قوى لا ترغب بتغيير الوضع الحالي في العراق، قوى خارجية.

وأشار الزميل فيصل الفؤادي إلى أن من تهمه الديمقراطية عليه أن يعمل على تطوير التيار، وأقترح اللقاء مع السويديين للمساعدة على تطوير الديمقراطية في العراق. أما الزميل سامي المالح، فأكد أن هنالك قوى متنفذة تتقاسم كل موارد السلطة والثروة بأسم الديمقراطية، البديل هو نمو تيار ديمقراطي، من خلال جميع القوى التي تعاني من التهميش وهضم الحقوق بغض النظر عن المكونات. وأكد الزميل أبو رشيد انه على كل من يشعر بالاضطهاد ان يتحد مع القوى الديمقراطية، كونها الضمانة لحقوقه. هذا وسيصدر بيان عن الندوة مع المقترحات التي طرحت فيها.